

تقرير مجلس الادارة

حضرات المساهمين الكرام...

يسر مجلس الادارة ان يرحب بكم اجمل ترحيب و يقدم لكم التقرير السنوي السابع والعشرين والذي يتضمن خلاصة اعمال الشركة وشركاتها التابعة بما في ذلك الميزانية العمومية وبيان الدخل للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 وخطتها المستقبلية للعام القادم 2017.

لقد شهد مؤشر بورصة عمان والاسواق الخليجية موجات وتذبذبات كبيرة خلال العام الماضي وذلك بسبب الاوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية ، فانخفضت القيمة السوقية للاسهم المدرجة في بورصة عمان بنهاية العام 2016 الى 17,3 مليار ديناراً اي بانخفاض نسبته 3.8 % مقارنة مع اغلاق العام الماضي 2015. كما اثر انخفاض اسعار النفط على مؤشرات اسواق الاوراق المالية الخليجية ومنها سوق قطر للاوراق المالية الذي تساهم فيه الشركة بجزء كبير يعادل 25% من رأسمالها.

حضرات المساهمين الكرام ،

بعد هذه المقدمة يسرنا أن نشير الى أهم أعمال الشركة للعام المنصرم 2016 وذلك على النحو التالي؛

اولاً: بلغت الإيرادات التشغيلية المحققة للسنة المالية 2016 ما قيمته 1,098,521 ديناراً مقابل 1,222,079 ديناراً في العام السابق . في حين بلغ مجموع بيان الدخل الشامل 148,523 ديناراً مقابل 190,385 ديناراً في العام الماضي.

ويرجع سبب هذا الانخفاض الى انخفاض توزيعات الاسهم ، وإيراد الفوائد البنكية ، وإيراد البنك اللبناني الكندي.

ثانياً: بلغت المصاريف الادارية والعمومية الموحدة 562,645 ديناراً مقابل 639,169 ديناراً في العام الماضي وبنقص مقداره 76,524 ديناراً اي ما يعادل 11,9% ويرجع هذا الانخفاض الى نقص الرواتب والاجور، والمصاريف القضائية واتعاب المحاماة والايجارات.

ثالثاً: حققت الشركة هذا العام ربحاً صافياً بعد الضريبة مقداره 148,523 ديناراً بما في ذلك بنود الدخل الشامل الاخرى مقابل 190,385 ديناراً في العام الماضي ويرجع ذلك الى انخفاض ايراد تحويلات البنك اللبناني الكندي الى 168,304 ديناراً للعام 2016 مقابل 495,596 ديناراً العام الماضي ، والى انخفاض ايراد توزيعات الاسهم المقبوضة ، والفوائد البنكية.

رابعاً: بلغت حقوق مساهمي الشركة 20,757,038 ديناراً مقابل 20,601,367 ديناراً العام الماضي ، بزيادة مقدارها 155,367 ديناراً.

خامساً: بلغت موجودات الشركة 22,428,340 ديناراً مقابل 22,492,001 ديناراً العام الماضي ، حيث حافظت الشركة على موجوداتها تقريباً.

سادساً: استمرت الشركة بالمساهمة بعدد 63,450 سهما في رأسمال بنك ترست الجزائر (قيمة السهم الواحد 10,000 ديناراً جزائرياً) تكلفتها ثابتة منذ العام 2005 وحتى 2016/12/31 عند مستوى 3,667,857 ديناراً .

أ- تم تأسيس بنك ترست الجزائر في سبتمبر 2002 برأسمال 750 مليون ديناراً جزائري (حوالي 10 ملايين دولار آنذاك) موزعة على 75,000 سهم (القيمة الاسمية للسهم الواحد 10,000 ديناراً جزائري) وقد ساهمت الشركة القابضة بعدد 11,250 سهم أي بنسبة 15% من رأسمال البنك.

ب- وخلال ديسمبر 2008 تم زيادة رأسمال البنك من 750 مليون ديناراً جزائري الى (10) مليارات ديناراً جزائري. وفي عام 2012 تم رفع رأسمال البنك من (10) مليارات الى (13) مليار ديناراً جزائري موزعة على 1,300,000 سهم (بقيمة اسمية 10,000 ديناراً جزائري للسهم) حصة الشركة القابضة فيها 63,450 سهم أي ما نسبته 4,88077% من الرأسمال الجديد.

ج- قام البنك خلال عام 2016 بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 بلغت حصة الشركة القابضة منها 299,895 دولار امريكي ، مقابل 350,674 دولار عن العام السابق ، بنقص مقداره 50,779 دولار امريكي وذلك بعد استقطاع الضريبة على الارباح عليها في الجزائر ونسبتها 15% ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري.

سابعاً: البنك اللبناني الكندي (تحت التصفيه) - LCB

أ- استلمت الشركة خلال عام 2016 من مصفي LCB مبلغاً صافياً يبلغ مقداره 237,718 دولار امريكي أي ما يعادل 168,304 ديناراً اردنياً مقابل مبلغ 699,000 دولارا امريكيا (ما يعادل 495,595 ديناراً اردنياً) خلال العام السابق بعد خصم 10% قيمة الضريبة المفروضة على حصتها من توزيعات ارباح الاسهم طبقاً للقانون اللبناني.

ب- هناك عدة قضايا مرفوعة من عدد من مساهمي LCB (ومن ضمنهم الشركة القابضة) يملكون ما مجموعه 24% من رأسمال LCB، ضد LCB و/او رئيس مجلس ادارته و/او مديره العام و/او مدققي حساباته و/او مساهميه الاخرين ولا زالت معروضة على القضاء وأهمها؛

1- القضايا المرفوعة في لبنان

هناك عدة قضايا مرفوعة في لبنان وموضوعها الأساسي تحميل LCB وادارته السابقة المسؤولية القانونية عن افعالهم واعمالهم ذات الصلة بأخطائهم الجسيمة وبطريقة ادارتهم للبنك وما آل اليه من مصير، ما زالت معروضة امام القضاء.

2- القضايا المرفوعة في دولة الامارات العربية المتحدة

1/2 : رفعت هذه القضية الجزائرية امام المدعي العام في ابو ظبي عن الاعمال الجنائية التي ارتكبها كل من رئيس مجلس ادارة LCB ومديره العام (مصفو البنك حالياً) ومدراء آخرون لشركة تبادل للوساطة المالية وهي شركة تابعة لبنك LCB وكانت تعمل في كل من ابو ظبي ودبي لم يصدر بها قرار حيث صدر بتاريخ 2016/04/04 قرار عن رئيس النيابة بالرجوع عن قرار الحفظ واستجواب المشكو في حقهم و مواجعتهم بالتقرير الاستشاري المالي- احيل البلاغ الى مركز شرطة الخالدية بانتظار استدعاء المشكو في حقهم مرة اخرى لجلسة تحقيق.

2/2 : رفعت هذه القضية المدنية أمام محكمة أبو ظبي الابتدائية – تجاري كلي (دعوى مسؤولية وتعويض عن خسائر مكبدة في شركة تبادل للوساطة المالية) ضد البنك والمصفيين وشركة تابعة للبنك وبعض المدراء الذين توالوا على إدارة إحدى الشركات التابعة للبنك في أبو ظبي ودبي. تأجلت الجلسة لتاريخ 2017/2/23 وذلك لورود إفادة التحري. ننتظر حتى الآن ورود هذه الإفادة.

3/2 : القضية المرفوعة امام مركز دبي المالي العالمي (DIFC) ضد ديلويت أند توش –الشرق الاوسط (مدققي حسابات شركة تبادل) والشريك المدير جوزيف الفضل عن مسؤوليتهم المهنية و/او اخطائهم العمدية و/او اهمالهم الجسيم فيما يتعلق باعداد وتقديم تقارير تدقيق مضللة للبيانات المالية لشركة تبادل. تم تبليغ المدعي عليهم بتاريخ 2016/10/05 . تقدم المدعى عليهم، كل منهم على حدة، بدفاعه في الدعوى الراهنة، كما وردت الأقلية في

2017/02/20 على دفاع المدعي عليه جوزيف الفضل وسترد بحد أقصى بتاريخ 2017/03/19 على الدفاع المقدم من ديلويت أند توش - الشرق الأوسط.

3- قضايا الولايات المتحدة الأمريكية

- 1) تم رفع هذه القضية في ديسمبر 2015 ضد رئيس مجلس ادارة ومدير عام بنك LCB - حاليا مصفو LCB وغيرهم من المدعى عليهم في الولايات المتحدة الأمريكية استنادا للدعوى التي اقامتها هذه الاخيرة ضد LCB (وافراد آخرين).
- 2) علما بان المبررات التي اقيمت عليها هذه القضية هي ذات المبررات التي توصلت اليها الحكومة الأمريكية استنادا للتحقيقات والوقائع المبينة تفصيلا في تقرير المدعي العام الأمريكي ضد LCB وغيره من الأشخاص.
- 3) ارسلت وزارة العدل الأمريكية بتاريخ 2016/04/14 برقيات تبليغ الدعوة الى السفارة الأمريكية في بيروت كي يصار الى تبليغ المدعي عليهم خصوصا مصرفي البنك والأشخاص الثالثين الموجودين في لبنان؛ وبتاريخ 2016/07/14 بدأت المراسلات بين السفارة الأمريكية في بيروت والدوائر المختصة في وزارة العدل الأمريكية تمهيدا لتبليغ المدعى عليهم. تم إبلاغ اغلبية المدعى عليهم بواسطة وزارة العدل اللبنانية ويجري الان التحقق عن سبب عدم تبليغ بعضهم ليصار بعد ذلك الى اجراء ما يلزم لإكمال كافة التبليغ.

ج- القضية المرفوعة من البنك اللبناني الكندي (تحت التصفية) ضد مجموعة الـ 24%

رفعت هذه القضية من LCB ضد مجموعة الـ 24% وموضوعها طلب الغاء مساهمة مجموعة الـ 24% في البنك اللبناني الكندي لتعلقها (وارتباطها) بتبادل اسهم بين رأسمال بنكي اللبناني الكندي وبنك ترست الجزائر بدعوى ان عملية تبادل الاسهم لم تتجج وبناء عليه فإن شراء (تملك) مجموعة الـ 24% في رأسمال البنك اللبناني الكندي يجب ان تلغى ايضا.

وقد صدر الحكم في هذه القضية لصالح مجموعة الـ 24% برفض كل مطالبات البنك اللبناني الكندي ولم يستأنف بنك LCB حكم محكمة اول درجة فاصبح قطعيا ونهائيا لمصلحة مجموعة الـ 24%.

4- خدمات واستشارات عامة تتعلق بملف بنك LCB

هناك عدة محامين ومستشارين واصحاب خبرة واختصاص يقدمون لمجموعة الـ 24% العديد من الخدمات والاستشارات القانونية والمالية حول ملف LCB بشكل عام في العديد من الدول، كما وأن هؤلاء الأشخاص يقدمون خدماتهم واستشاراتهم حول الاستراتيجية الكلية او الشاملة الواجب اتباعها في هذا الملف.

5- المصاريف ورسوم القضايا والاستشارات القانونية

ان مبالغ الرسوم ومصاريف القضايا والاستشارات القانونية التي تم صرفها او التي سيتم صرفها مستقبلا من قبل مجموعة الـ 24% قد تم مناقشتها والاتفاق عليها كاتعاب استشارات ومصاريف تسجيل القضايا اضافة الى مصاريف السفر وتحضير المستندات.. الخ من قبل اطراف هذه المجموعة فيما يتعلق بالقضايا والدعاوى المشار اليها اعلاه وانه سيتم توزيعها واقتسامها بين افراد مجموعة الـ 24% كل بحسب حصته في رأسمال البنك اللبناني الكندي.

علما بأن حصة الشركة القابضة من هذه المصاريف، قد بلغت للاعوام من 2012 الى 2016، مبلغ 181,860 دينار اردنيا، وان الشركة لا تملك اية تقديرات او معلومات عن التعويضات التي يمكن ان تحصل عليها مجموعة الـ 24% من الدعاوى المبينة اعلاه او المصاريف المستقبلية التي يمكن ان تدفعها.

ثامناً: القضية المرفوعة ضد رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة القابضة.

اقام المساهم جمال سمير ابو حجله - الوسيط المالي السابق في شركة الوساطة المالية- دعوى قضائية ضد رئيس مجلس الادارة بتاريخ 2015/8/4 يدعي فيها ؛

أ. قيام رئيس مجلس الادارة بالاستحواذ على اسهم زيادة رأسمال بنك ترست الجزائر المشار اليها في البند سادساً والعائد حق الاكتتاب فيها للشركة القابضة والاكتتاب بها لنفسه.

ب. ان عدم مساهمة الشركة القابضة في الاكتتاب باسم زيادة رأسمال بنك ترست الجزائر للسبب اعلاه هو استثمار رئيس مجلس الادارة لوظيفته لمصلحته الشخصية، الامر الذي خفض نسبة مساهمة الشركة في بنك ترست الجزائر وخفض ارباحها وحقوقها لاسيما وان البنك المذكور هو استثمار جيد ويحقق ارباحاً مجزية.

ج- ان هذه الافعال قد حققت الضرر بالشركة القابضة وبمساهميتها ومن ضمنهم المدعي وحرماها من الارباح الرأسمالية والتوزيعات النقدية والعينية وطالب المحكمة بالزام المدعى عليه بتعويضه بصفته احد المساهمين عما لحق به من كسب فائدة وارباح رأسمالية .

تاسعا : فسح قرار الظن الصادر عن المدعي العام ومنع محاكمة أعضاء المجلس:-

وبهذا تنطوي صفحات هذه القضية بالبراءة التامة وذلك اشارة لقرار سعادة مدعي عام عمان بموجب كتابه رقم (2015/9232) تاريخ 2016/05/11 إلغاء قراره المتضمن كف يد مجلس ادارة الشركة وإعادة الحال لما كان عليه قبل القرار ، وكتاب مراقب عام الشركات رقم 34891 بتاريخ 2016/05/16 للشركة. بالعمل على دعوة الهيئة العامة لانتخاب مجلس ادارة جديد.

- تم انتخاب مجلس ادارة جديد باجتماع الهيئة العامة غير العادي للشركة بتاريخ 2016/05/31 برئاسة السيد/ غازي كامل ابو نحل .

- هذا ولا تزال عدة قضايا مقامة من السيد عبد المطلب ابو حجلة من خلال توجيه انذارات عدلية لشركة الوساطة المالية ولا زالت هذه القضايا منظورة امام المحاكم.

عاشرا : قيام شركة الوساطة المالية منذ بداية العام 2016 برفع عدة قضايا على السيد/ عبد المطلب ابو حجلة وهي :-

(1) القضية البدائية الحقوقية لمطالبته بمبلغ 835,310 ديناراً اردنيا المترصد في ذمته وذمة افراد عائلته إضافة الى الحجز التحفظي على املاكهم المنقولة وغير المنقولة.

(2) القضية البدائية الحقوقية لمطالبته بمبلغ 25,204 ديناراً اردنيا تعود لبعض عملاء السيد/ عبد المطلب ابو حجلة والذي أقر خطيا بمسئوليته عنها.

(3) القضية البدائية الحقوقية وموضوعها مطالبته بالتعويض عن الضرر المادي الذي لحق بالشركة بخصوص عميله رئيس مجلس ادارة احدى شركات الوساطة المالية والتي كان هو ايضا عضوا في مجلس ادارتها بمبلغ 157,093 ديناراً اردنيا.

(4) القضية البدائية الحقوقية لمطالبته بالتعويض عن الضرر الذي ألحقه بالشركة بخصوص إحدى موظفات الشركة القابضة ، بسبب سوء ادارته لمحفظتها المالية ومبلغها 49,695 ديناراً اردنيا.

اما بالنسبة لنشاط شركة الوساطة المالية لعام 2016 فقد انخفضت خسارة الشركة في عام 2016 الى 17,000 ديناراً مقابل 297,000 ديناراً عام 2015. كما انخفضت المصاريف الادارية لعام 2016 عن عام 2015 بمبلغ 41,000 ديناراً (منها الرواتب والايجار والاعتاب المهنية ... الخ) وتعمل الشركة على تحسين وضعها المالي وذلك بتحصيل الأرصدة المدينة على عملائها.

الخطة المستقبلية

- 1) تهدف لتنوع استثمارات الشركة والاستثمار بالاصول الجيدة من خلال استغلال السيولة المتوفرة لديها.
- 2) زيادة ارباح الشركة وخفض المصاريف العامة.
- 3) زيادة الاستثمار بالاصول الخارجية والمحلية ذات العائد.
- 4) تحصيل الارصدة المدينة المترتبة على عملاء شركة الوساطة المالية وتخفيض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.
- 5) متابعة القضايا المرفوعة لدى المحاكم المحلية والتي ستعود بالفائدة على شركة الوساطة.

توصيات مجلس الادارة

يسر مجلس الادارة ان يتقدم من المساهمين الكرام في اجتماع الهيئة العامة العادية للشركة بالتوصيات التالية:

- 1- تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق.
- 2- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والخطة المستقبلية للعام القادم.
- 3- سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
- 4- مناقشة الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
- 5- ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة.
- 6- تعيين او اعادة تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة القادمة وتحديد أتعابهم او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب.
- 7- اية امور اخرى تقترح الجمعية العامة العادية ادراجها على جدول الاعمال حسب القانون بموافقة عدد من المساهمين يمتلكون ما لا يقل عن 10% من الاسهم الممثلة في الاجتماع.

وختاماً فإن مجلس الادارة يشكر حضوركم وثقتكم كما يشكر جميع الموظفين والعاملين على جهودهم متمنين لشركتنا كل التقدم والازدهار.

عمان في 2017/03/01

مجلس الادارة